



لدغة

كرامات الشركة الرابعة للمحمول
حلت علينا والكارت أبو ميه بقى بـ 110
ويشحن 70.. كفاية مش عاوزين 4G+
منبسطناش أكثر من كده !!

كوبرا



طبيب

بقلم: حسام فتحي

h.fathy@alanba.com.kw
@hossamfathy66

«الماسة»

عندما تسعى لبناء اقتصاد دولة عليك بالصناعة، فهي منبع الصادرات وجالبة الاستثمارات ومشغلة الأيدي العاملة أو «العاطلة»..

أما إذا أردت استثمار أموالك فيما «قد يمرض لكنه لا يموت».. فليكن بـ «العقارات»، فهي لا تحتاج لأيد عاملة كثيرة، تحمل همومها، ولا لتواجد يومي لإدارتها.

ربما تسبب هذا المبدأ في حالة «انزعاج» لدى بعض الاقتصاديين نتيجة توجيه موارد الدولة في أغلبها إلى قطاع العقار، وإنشاء المجتمعات العمرانية الفاخرة على حساب الاقتصاد الصناعي، وترك العديد من المصانع المغلقة دون إنتاج، ونسيان الكثير من الصناعات القديمة والتاريخية لتندثر، بالرغم من تميزنا فيها سابقا، وإبداعنا في إنتاج مخرجاتها على مدار حقبة طويلة.

وتأتي العاصمة الإدارية الجديدة على رأس التوسعات العمرانية التي يثار حولها الجدل، وتصيبتها سهام النقد، وتجردها مقالات المتقدين، وازدادت حدة النقد وتواتر سهامه عقب رؤية مشروع فندق «الماسة» الفاخر الذي احتضن حفل ذكرى السادس من أكتوبر، فما إن تلاتلأ أشواء المشروع العملاق حتى سلت أرقام واحتدت حناجر منتقد حجم الإنفاق عليه، خاصة أنه مملوك للدولة، وتم بناؤه بأموال الشعب المصري.

وهنا لا بد من وقفة توضيح وتساؤل: هل مشروع العاصمة الإدارية ضرورة؟.. والإجابة في اعتقادي «نعم» فنجد الخمسينيات والأصوات تعلق مطالبية بعاصمة جديدة، تنتقل إليها دوائر الحكومة وإدارات الدولة، على أن تترك القاهرة عاصمة للثقافة والفنون والآداب العربية، وكانت تجربة مدينة السادات التي لم تكتمل، والأن أصبح لدينا عاصمة إدارية، والحمد لله.

أما شكل العاصمة ومدى «فخامتها» وتميز معمارها فأتمنى - كمصري - أن يتم على أعلى مستوى وأرقى درجة من فنون المعمار، إنما باستخدام أموال الحكومة.. لا أظن أن ذلك أمر رشيد، فهناك بنوك ومصارف ومؤسسات مالية.. بل ودول لديها من الأموال «فواضها» ما يصلح أكثر لتمويل مثل هذه المشاريع التي أتمنى أن تملأ مصر من اسكندريتها إلى أسوانها.. و«نوفر» أموال الدولة للصناعة شرط ألا تكون مصانع «شبيسي» و«سمن صناعي»!! وحفظ الله مصر وأهلها من كل سوء.

مصر تدين الهجوم الإرهابي على قصر السلام بالسعودية.. واعتقال 14 عضواً من «حسم» إحالة أوراق 13 منهما في تنظيم «أجناد مصر» إلى المفتي

سعر الصرف في الثالث من نوفمبر 2016 حتى أغسطس الماضي إلى 16,3 مليار دولار بنسبة زيادة عن الفترة المقابلة بلغت 17,3٪.

محطة سونكر

بدوره، تفقد وزير البترول والثروة المعدنية م. طارق الملا ورئيس هيئة قناة السويس محطة «سونكر» للصب السائل وتطوير الرصيف البحري بميناء السخنة والذي يعد منصة لوجستية متكاملة ومتطورة ومنفذا رئيسيا على البحر الأحمر لتأمين إمدادات الوقود وإضافة استراتيجية للبنية الأساسية لقطاع البترول.

وقال ميمش ان ميناء السخنة يتكون من حوضين الحوض الأول والثالث بإجمالي أطوال أزرعة 2500 متر والتي ستصل بعد أعمال التطوير إلى 6000 متر، كما تبلغ الطاقة الاستيعابية القصوى للميناء 9 ملايين طن سنويا والتي زادت مؤخرا مع تشغيل رصيف الصب السائل لتصبح 17 مليون طن سنويا ومن المنظر يابقتها بعد أعمال التطوير لتصبح 21 مليون طن سنويا.

وأشار الفريق ميمش الى أن محطة الصب السائل تمثل باكورة مشروعات المنطقة الاقتصادية لقناة السويس في قطبها اللوجستي وتعد نواة لمشروعات الطاقة المخطط إنشاؤها بمحور تنمية القناة في إطار العمل على تحويل مصر مركز إقليمي لتداول وتخزين المنتجات البترولية وتموين السفن.

من جهة أخرى، تترقب القاهرة اليوم نتائج التصويت على اختيار المدير العام الجديد لمنظمة اليونيسكو والتي تتنافس عليه السفارة مشيرة خطاب مع مرشحين آخرين، حيث أكد وزير الخارجية سامح شكري من باريس أن كل أجهزة الدولة تعمل من أجل نجاح ترشيح مشيرة خطاب، كاشفاً أن هذه الجهود طالت على مدار عامين لتجعلها مرشحة قوية لهذا المنصب، حيث تهتم اليونيسكو بالثقافة والتعليم والعلوم وهذا هو هدف مصر.

وقال شكري، إن الترشح المصري حظي بدعم من قفتين أفريقيتين، وهناك رغبة أكيدة لدى الدول الأفريقية في استمرار ما تحقق من نجاحات في منظمة الأغذية في روما ومنظمة الصحة العالمية، وكذلك لتأكيد التضامن بين مصر والدول الأفريقية.

ووجه الشكر للعراق على انسحاب مرشحها دعما للمرشح المصري، وقال: «هذا أمر مشكور والرائي العام المصري استقبله بكل امتنان وتقدير للعلاقة التي تربط بين مصر والعراق، والرغبة العراقية التي تدل على مدى الحرص على هذه العلاقة».

تحويلات المصريين

هذا، وقد أعلن البنك المركزي ارتفاع إجمالي تحويلات المصريين العاملين بالخارج بنسبة 40٪ خلال شهر أغسطس الماضي، لتصل إلى 1,7 مليار دولار مقابل 1,2 مليار دولار في أغسطس من 2016، مضيفاً أن إجمالي تحويلات المصريين العاملين بالخارج ارتفع منذ تحرير



الملا وميمش خلال تنفيذ أعمال تطوير الرصيف البحري بميناء السخنة

القوات الجوية من تدمير سيارتين مسلحتين خاصة بالعناصر التكفيرية، مضيفاً أن قوات التامين تمكنت من ضبط كمية كبيرة من جوهر الحشيش المخدر مخبأة داخل عربة نقل.

دعم مصري للسعودية

إلى ذلك، دانت القاهرة بأشد العبارات الهجوم الإرهابي على نقطة الحراسة التابعة للحرس الملكي أمام قصر السلام بمدينة جدة السعودية والذي أسفر عن مقتل ضابطي أمن وإصابة 3 آخرين، حيث أكدت وزارة الخارجية في بيان تضامن بلادها ودعمها الكامل للسعودية

وما تتخذ من إجراءات لواء مخططات التنظيمات الإرهابية وحماية أمنها والحفاظ على سلامة مواطنيها، كما جدد البيان التأكيد على ضرورة تكاتف المجتمع الدولي وتضافر جهوده لكافة ظاهرة الإرهاب والتطرف، معرباً عن خالص التعازي لأسر المتوفين وتمنياته للمصابين بالشفاء العاجل.

ارتفاع تحويلات المغتربين 40٪

والتجهيز لتنفيذ عدد من العمليات الإرهابية بهدف زعزعة الاستقرار وإشارة الاضطرابات، مضيفاً أن قوات الأمن وضعت خطة أثمرت نتائجها ضبط القيادي أحمد سامي عبدالحميد عبدالعال، كما أسفرت الجهود عن تحديد الأوكار التنظيمية التي يختمها فيها المرتبطون بالقيادي المذكور، حيث تم ضبط عدد 13 من هؤلاء الإرهابيين.

جهود أمنية

وفي غضون ذلك، قال المتحدث العسكري باسم القوات المسلحة العقيد تامر الرفاعي ان قوات إنفاذ القانون بالجيش الثالث الميداني تمكنت من القبض على فرد تكفيري شديد الخطورة يستقل دراجة نارية أثناء محاولته استهداف معدات خاصة بإحدى الشركات العاملة في أعمال التنمية بوسط سيناء.

وذكر ان قوات إنفاذ القانون بالجيش الثاني الميداني بشمال سيناء تمكنت بالتعاون مع

القاهرة: خديجة حمودة

تقرر محكمة جنايات الجيزة، في جلستها المنعقدة امس برئاسة المستشار معتز خفاجي، إحالة 13 متتهما من عناصر تنظيم «أجناد مصر» إلى فضيلة مفتي الديار المصرية، لاستطلاع الرأي الشرعي في شأن إصدار حكم باعدامهم، وذلك في القضية التي تضم 42 إرهابياً باركتاب جرائم إرهابية برز عيوب ناسفة مستهدفين العديد من الارتكازات الأمنية وأقسام الشرطة والمنشآت الحيوية والممتلكات العامة، وتفجيرها عن بعد، على نحو أسفر عن مقتل العديد من ضباط وأفراد الشرطة والمواطنين، والشروع في قتل أكثر من 100 من ضباط وأفراد الشرطة والمواطنين، واستهداف المنشآت الشرطة والكمائن الأمنية وتخريب الممتلكات العامة وحيازة المرفقات، كما حددت المحكمة جلسة 7 ديسمبر المقبل للنطق بالحكم في القضية بأكملها.

ارتفاع تحويلات المغتربين 40٪

والتجهيز لتنفيذ عدد من العمليات الإرهابية بهدف زعزعة الاستقرار وإشارة الاضطرابات، مضيفاً أن قوات الأمن وضعت خطة أثمرت نتائجها ضبط القيادي أحمد سامي عبدالحميد عبدالعال، كما أسفرت الجهود عن تحديد الأوكار التنظيمية التي يختمها فيها المرتبطون بالقيادي المذكور، حيث تم ضبط عدد 13 من هؤلاء الإرهابيين.

القبض على تكفيري وتدمير سيارتين بسيئاء

والتجهيز لتنفيذ عدد من العمليات الإرهابية بهدف زعزعة الاستقرار وإشارة الاضطرابات، مضيفاً أن قوات الأمن وضعت خطة أثمرت نتائجها ضبط القيادي أحمد سامي عبدالحميد عبدالعال، كما أسفرت الجهود عن تحديد الأوكار التنظيمية التي يختمها فيها المرتبطون بالقيادي المذكور، حيث تم ضبط عدد 13 من هؤلاء الإرهابيين.

تنفيذ خطة متكاملة لتطوير الموانئ البترولية

والتجهيز لتنفيذ عدد من العمليات الإرهابية بهدف زعزعة الاستقرار وإشارة الاضطرابات، مضيفاً أن قوات الأمن وضعت خطة أثمرت نتائجها ضبط القيادي أحمد سامي عبدالحميد عبدالعال، كما أسفرت الجهود عن تحديد الأوكار التنظيمية التي يختمها فيها المرتبطون بالقيادي المذكور، حيث تم ضبط عدد 13 من هؤلاء الإرهابيين.

مجازاة ذك، أعلنت وزارة الداخلية مساء السبت، اعتقال 14 عضواً من حركة حسم المسلحة، بينهم قيادي في محافظة المنوفية بلدنا النيل، كانوا يخططون لتنفيذ عدد من العمليات «الإرهابية».

وجاء في بيان للوزارة ان قطاع الأمن الوطني توافرت له معلومات عن إصدار قيادات التنظيم الإرهابي تكتلقات لعناصرها أعضاء الحراك المسلح (حسم) بمحافظات المنوفية بإعادة إحياء العمل المسلح بها والتدريب والإعداد

مجازاة ذك، أعلنت وزارة الداخلية مساء السبت، اعتقال 14 عضواً من حركة حسم المسلحة، بينهم قيادي في محافظة المنوفية بلدنا النيل، كانوا يخططون لتنفيذ عدد من العمليات «الإرهابية».

وجاء في بيان للوزارة ان قطاع الأمن الوطني توافرت له معلومات عن إصدار قيادات التنظيم الإرهابي تكتلقات لعناصرها أعضاء الحراك المسلح (حسم) بمحافظات المنوفية بإعادة إحياء العمل المسلح بها والتدريب والإعداد

مجازاة ذك، أعلنت وزارة الداخلية مساء السبت، اعتقال 14 عضواً من حركة حسم المسلحة، بينهم قيادي في محافظة المنوفية بلدنا النيل، كانوا يخططون لتنفيذ عدد من العمليات «الإرهابية».

وجاء في بيان للوزارة ان قطاع الأمن الوطني توافرت له معلومات عن إصدار قيادات التنظيم الإرهابي تكتلقات لعناصرها أعضاء الحراك المسلح (حسم) بمحافظات المنوفية بإعادة إحياء العمل المسلح بها والتدريب والإعداد

مجازاة ذك، أعلنت وزارة الداخلية مساء السبت، اعتقال 14 عضواً من حركة حسم المسلحة، بينهم قيادي في محافظة المنوفية بلدنا النيل، كانوا يخططون لتنفيذ عدد من العمليات «الإرهابية».

وجاء في بيان للوزارة ان قطاع الأمن الوطني توافرت له معلومات عن إصدار قيادات التنظيم الإرهابي تكتلقات لعناصرها أعضاء الحراك المسلح (حسم) بمحافظات المنوفية بإعادة إحياء العمل المسلح بها والتدريب والإعداد

مجازاة ذك، أعلنت وزارة الداخلية مساء السبت، اعتقال 14 عضواً من حركة حسم المسلحة، بينهم قيادي في محافظة المنوفية بلدنا النيل، كانوا يخططون لتنفيذ عدد من العمليات «الإرهابية».

وجاء في بيان للوزارة ان قطاع الأمن الوطني توافرت له معلومات عن إصدار قيادات التنظيم الإرهابي تكتلقات لعناصرها أعضاء الحراك المسلح (حسم) بمحافظات المنوفية بإعادة إحياء العمل المسلح بها والتدريب والإعداد

مجازاة ذك، أعلنت وزارة الداخلية مساء السبت، اعتقال 14 عضواً من حركة حسم المسلحة، بينهم قيادي في محافظة المنوفية بلدنا النيل، كانوا يخططون لتنفيذ عدد من العمليات «الإرهابية».

وجاء في بيان للوزارة ان قطاع الأمن الوطني توافرت له معلومات عن إصدار قيادات التنظيم الإرهابي تكتلقات لعناصرها أعضاء الحراك المسلح (حسم) بمحافظات المنوفية بإعادة إحياء العمل المسلح بها والتدريب والإعداد

مجازاة ذك، أعلنت وزارة الداخلية مساء السبت، اعتقال 14 عضواً من حركة حسم المسلحة، بينهم قيادي في محافظة المنوفية بلدنا النيل، كانوا يخططون لتنفيذ عدد من العمليات «الإرهابية».

وجاء في بيان للوزارة ان قطاع الأمن الوطني توافرت له معلومات عن إصدار قيادات التنظيم الإرهابي تكتلقات لعناصرها أعضاء الحراك المسلح (حسم) بمحافظات المنوفية بإعادة إحياء العمل المسلح بها والتدريب والإعداد

مجازاة ذك، أعلنت وزارة الداخلية مساء السبت، اعتقال 14 عضواً من حركة حسم المسلحة، بينهم قيادي في محافظة المنوفية بلدنا النيل، كانوا يخططون لتنفيذ عدد من العمليات «الإرهابية».

وجاء في بيان للوزارة ان قطاع الأمن الوطني توافرت له معلومات عن إصدار قيادات التنظيم الإرهابي تكتلقات لعناصرها أعضاء الحراك المسلح (حسم) بمحافظات المنوفية بإعادة إحياء العمل المسلح بها والتدريب والإعداد

المستشار سامح محمد عبدالحكم رئيس محكمة استئناف طنطا في حوار خاص مع «الأنباء»:

المحاكم الإلكترونية ستغير القضاء المصري

حوار - هالة عمران

شهد رئيس محكمة استئناف طنطا المستشار سامح محمد عبدالحكم على أن الإدارة السياسية تسعى جاهدة لإيجاد حلول لكل ما يعترضها من أزمات تراكمت على مر السنين. وأكد عبدالحكم في حوار خاص مع «الأنباء» أن القضاء المصري هو قضاء عادل مستقل ونزيه 100٪ وبعبدا عن أي شبهايات، ومضيفاً أن قانون الهيئات القضائية تم إقراره وعلى الجميع احترامه. وأوضح أن بقاء إجراءات التقاضي لا يتحمل مسؤوليتها القضاء نظراً لأن السبب وراءها هو القوانين الصادرة منذ عقود ولم ينلها أي تعديل، مؤكداً أن السبيل الأمثل للتغلب عليها هو تعديل قانون الإجراءات الجنائية وهو ما يتم الآن من قبل البرلمان. مشيراً إلى أن القضاء مكانه على المنصة ولكن حين استمدى للإشراف على الانتخابات التي نداء الوطن. كما بين المستشار سامح محمد عبدالحكم أن علاج بقاء التقاضي في قضايا الأسرة يكمن في إنشاء هيئة تحضير الدعوى بمحاكم الأسرة على غرار المحاكم الاقتصادية ونفعل دور مكاتب نسوية المنازعات الأسرية وأيضاً تبسيط إجراءات التقاضي بتوسيع دور قاضي الأمور الوقفية لسرعة البت في بعض الأمور.

وأشاد بدور المرأة المصرية التي اقتحمت محاكم الجنح والمحاكم الاقتصادية والأسرة والجنايات والاستئناف فضلًا عن وجودها من قبل هيئة قضايا الدولة وهيئة النيابة الإدارية. مشيراً إلى أن القضاء يعاني من مثل سائر البشر ويلتزمون الصمت ويبدلون جهدهم لوجه الله وخدمة الوطن.. وهذه تفاصيل اللقاء:

المشروعات المنجزة

في عهد السيسي

لم يكن يتوقعها أكثر

المتفائلين

«الهيئات القضائية» أقر

وعلى الجميع احترامه

القضاء المصري عادل

ومستقل ونزيه 100٪

القاضي لا يتحمل بقاء

إجراءات التقاضي

القضاء مكانه المنصة

وحيثما استدعي

للإشراف على

الانتخابات لبي النداء

هناك أزمة فرضها الواقع العملي وهي «بطء إجراءات التقاضي».. فما السبب وراء ذلك؟

● أزمة بطء إجراءات التقاضي لا يتحمل مسؤوليتها القضاء لا من قريب أو بعيد، فهي أمر يعود لقوانين وإجراءات عقيمة صدرت منذ عقود ولم ينلها أي تعديل، وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى الدراسة المشتركة المصرية والمعهد الفرنسي لبحوث التنمية والتي تمخض عنها العديد من التوصيات والتي من بينها استبعاد الدعوى الوقفية والخاصة بقرارات نزع الملكية للمنفعة العامة، وأيضاً تحديد نظر قضايا الجنايات على درجتين للحد من الطعن أمام محكمة النقض، كما تضمنت التوصيات تعديل المادة 263 من قانون المرافعات بحيث يسمح للدوائر المدنية المنعقدة في غرفة المشورة في حالة قبول الطعن أن تقصل في الطعن على الفور بدلا من إحالة جلسة لاحقة إلا إذا قدرت المحكمة ضرورة سماع الخصوم.

وما السبيل إلى حل مشكلة بطء التقاضي؟

● مطلوب أولا تفعيل التوصيات التي جاءت في الدراسة المشتركة بين محكمة النقض المصرية والمعهد الفرنسي كما ذكرت من قبل، عبر عرضها على لجنة الإصلاح التشريعي البرلمانية، فالقوانين ليست قرآناً، بل هي من صنع البشر، وقابلة للتغيير



المستشار سامح محمد عبدالحكم متحدثا إلى الزميلة هالة عمران

● المصلحة العامة تقتضي عدم خفض سن التقاعد حفاظا على الخبرات داخل المنظومة القضائية

● القضاء «قائمة» والقضاء «هيبه».. فكيف تقيم العدالة في القضاء؟
● القضاء المصري قضاء عادل، ومستقل ونزيه بنسبة 100٪، وبعيدا عن أي شبهايات، يعمل ليقيم الحق والعدل وهما من أسماء وصفات الله جلا علاه، ولم يتدخل أحدا يوما في شؤون القضاء المصري مهما حاول، حتى في ظل أسوأ الظروف التي مرت على مصر.

هل تؤثر الآراء الخاصة بمنظمات حقوق الإنسان على عملية التقاضي؟ ولماذا مصر معرضة دائما لهجوم من قبل هذه المنظمات؟

● ندافع دائما عن حقوق الإنسان سواء السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية، ولكن يجب أن نعي أن حقوق الإنسان لصيقة بالمجتمع والدولة.

ما تعليقكم على رفض بعض الهيئات القضائية لتعيين المرأة قاضية؟

● بالنسبة لتعيين المرأة قاضية هي مسألة مسجومة، وتم بالفعل تعيينها بالقضاء وحاليا اقتحمت المرأة محاكم الجنح والمحاكم الاقتصادية والأسرة والجنايات والانتخابات فضلا عن وجودها من قبل هيئة قضايا الدولة وهيئة النيابة الإدارية، ولا يبقى سوى مجلس الدولة وهي الجهة الوحيدة التي ما زالت تستبعد المرأة من التعيين بالمجلس.

كيف ترى أداء الرئيس السيسي؟

ما قراءتكم لقانون تنظيم تعيين رؤساء الهيئات القضائية؟

● القانون تم إقراره وعلى الجميع احترامه، وهو ما حدث بالفعل، وكل الهيئات القضائية طبقت القانون حتى مجلس الدولة الذي تمسكت جمعيتها العمومية بمبدأ الأقدمية، لكنها في الوقت نفسه طبقت القانون، وتعديل قانون الهيئات القضائية يتضمن عدة مشروعات تنظم أعمال الهيئات القضائية المختلفة.

كيف تنظر للتعديلات التي طرأت على قانون الإجراءات الجنائية؟

● جاءت ثمار التعديلات التي طرأت على قانون الإجراءات الجنائية بعد موافقة البرلمان، والتي استخدمها قضاة دوائر الإرهاب في التصدي لبعض ثغرات القانون التي كان يستخدمها الدفاع في المماطلة لتأخير الفصل في القضايا خاصة الجنائية منها، وهو الأمر الذي ساعد في سرعة عملية التقاضي من أجل تحقيق العدالة الناجزة، ولكن الحكم على التعديلات سيتأخر فترة لتقييمها، ولا شك أن التعديلات الأخيرة في قانون إجراءات وحالات الطعن بالنقض وقانون الإجراءات الجنائية، ما كانت تحدث لولا وجود إدارة سياسية تسعى جاهدة لإيجاد حلول لكل ما يعترضها من أزمات تراكمت على مر السنين دون النظر إليها.

كيف ترون مشروع خفض سن القضاة؟

● واللوائح الإدارية الجامدة منذ عهد، وفي مقدمتها «مبدأ التوطن» الذي يحظر على القضاة العمل بمحافظاتهم وهو ما يؤثر على سير العمل بشكل أو بآخر، وما يترتب على ذلك من نفقات لإنشاء وإقامة وتجهيز استراحات للقضاة للإقامة والسكن وكذلك نفقات توفير تذاكر سفر سواء بالطيران أو بالقطار، أضف إلى ذلك سوء حالة الطرق وعدم وجود وسائل مواصلات خاصة للقضاة واعتمادنا على سياراتنا الخاصة في التنقلات وهو ما أدى مؤخرا لاستهدافنا ووفاة العديد من أعضاء النيابة.

كيف ترون التقاضي الإلكتروني ودوره في تحسين المعاملات القضائية؟

● من بين أساليب الإدارة التكنولوجية الحديثة التي ستغير القضاء ما يمكن تسميته بـ «المحاكم الإلكترونية»، والتي ستعطي التقاضي والمحاكم النقلة بين الحاكم وبالتالي سيخفف من اكتظاظ وإمتلاء المحاكم بالجمهور، والتقاضي الإلكتروني هو عملية نقل مستندات التقاضي إلكترونيا إلى المحكمة، وهو نظام يشمل العديد من المميزات كتقليل تكلفة رسوم التقاضي، والتخلص من الكميات الهائلة من الأوراق والمستندات ويسمح للمحاكم بإدلاء وظيفتها بطريقة أكثر فاعلية، كما أنه يوفر إمكانية تسلم المستندات في أي وقت حتى أيام الإجازات والعطلات الرسمية ومن أي مكان عبر شبكة الإنترنت.

والتطوير من عصر لآخر، وبشكل عام القضايا الجنائية يتم إنجازها بشكل كبير رغم أن القاضي محكوم باتتبع كل الإجراءات حتى يطمئن قلبه، أما القضايا المدنية وكما في معظم دول العالم، تتطلب المزيد من الوقت، لأنها تحتاج لتقديم العديد من الأوراق والمستندات واتباع الكثير من الإجراءات، وهنا لا بد أن نذكر أن المشروع انتبه أخيرا لذلك وبدأ في تعديل قانون الإجراءات الجنائية وحاليا هناك لجنة برلمانية تبحث ذلك بما يساهم في علاج بطء التقاضي.

أياضا تعاني محكمة الأسرة من إشكالية بطء التقاضي فما الحلول المطروحة للتغلب على هذه الإشكالية؟
● اعتقدت أن إنشاء هيئة تحضير الدعوى بمحاكم الأسرة على غرار المحاكم الاقتصادية سيساهم في حل هذه المشكلة، خاصة بعد نجاح تجربة هيئة تحضير الدعوى بالمحاكم الاقتصادية، كما يجب تفعيل دور مكاتب نسوية المنازعات الأسرية مع تاهيل العاملين فيه بشكل دوري واعداد برامج تدريبية لهم، وأيضاً تبسيط إجراءات التقاضي أمام محاكم الأسرة بتوسيع دور قاضي الأمور الوقفية بمحاكمة الأسرة لسرعة البت في بعض الأمور ويصدر قراره خلال أسبوع من تاريخ تقديم الطلب.

وبشكل عام.. ما المشاكل التي تواجه القضاء المصري وسبل حلها؟
● نحتاج إلى تعديل الإجراءات